مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Etudes sur les Ressources, Mobilité et Attractivité - LERMA

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

التاريخ والديناميات الاجتماعية

متنوعات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علوي

تنسيق :
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

الجزء الثاني

2024

التاريخ والديناميات الاجتماعية
متنوعات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علوي
تنسيق :
محمد رابطة الدين و محمد الأكلع
الجزء الثاني
2024

مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Etudes sur les Ressources, Mobilité et Attractivité - LERMA

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

Histoire et dynamiques sociales

Mélanges en l'honneur du professeur Hassan HAFIDI ALAOUI

Coordination :
Mohamed RABITATEDDINE et Mohamed ELAKLAA

Tome 2

2024

مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية
Laboratoire des Etudes sur les Ressources,
Mobilité et Attractivité - **LERMA**

MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
Faculté des Lettres et Sciences Humaines - Marrakech

التاريخ والديناميات الاجتماعية

متنوعات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علوي

تنسيق :
محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

الجزء الثاني

2024

محفوظة جميع الحقوق
©Copyright

الـتـاريـخ والـديناميات الاجتماعيـة

متنوعـات مهداة إلى الأستاذ حسن حافظي علـوي

تنسيـــــــــق: محمد رابطة الدين ومحمد الأكلع

مـنـشـــــورات: مختبر الأبحاث حول الموارد، الحركية والجاذبية (LERMA)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة القاضي عياض، مراكش.

الإيداع القانوني : 2024MO0741

ردمـــــــــــك : 978-9920-8894-0-7

الطبـعـة الأولى: 2024

الطباعة والإخراج الفني: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط

دار أبي رقراق للطباعة والنشر
10 شارع العلويين رقم *3*، حسان – الرباط
الهاتف : *83 75 20 37 05* - الفاكس : *89 75 20 37 05*
E-mail : editionsbouregreg2015@gmail.com

التراث الملاحي لمدينة الرباط في العصور الحديثة بين النشاط الجهادي والأنشطة التجارية

حسن أميلي[*]

عرف المغرب السعدي في فترة انهياره السياسي غداة وفاة أحمد المنصور الذهبي بروزا متميزا لحركة شعبية مهمة أخذت من المجال البحري مسرحا لنشاطها، ومن الجهاد المقدس أسلوبا لإشعاعها، حاملة لواء المشاركة الفعالة في السياسة الدولية، وأكسبت المغرب تألقا وشهرة دام بريقهما القوي على امتداد قرنين من الزمن. وكان المرسى الجديد لسلا (الرباط) مركز هذه الحركة ومنطلقها المتوهج الذي جعلها تحظى باهتمام واضح على الصعيد المحلي كما على الصعيد العالمي، وبوأها مرتبة رفيعة في النشاط الملاحي الإسلامي كأقصى مركز غربي، وأهم قاعدة جهاد بحري بعد مدينة الجزائر.

وقد تشابكت عدة عوامل لتجعل من هذا المرسى مركزا مؤثرا في صيرورة العلاقات المغربية الأوروبية، أهمها بروز منطقة مصب أبي رقراق في المحيط الأطلنتي، كمنطقة رئيسية في التجارة العالمية، واندراجها في المنافسة الأوروبية-الأوروبية حول السيطرة على التجارة العالمية والتحكم في الملاحة البحرية، وما رافقه من صراع ديني- سياسي: كاثوليكي/ بروتستانتي أولا، ومن تسابق اقتصادي/سياسي، مما حذا بفاعليات الجهاد البحري إلى تكثيف نشاطها انطلاقا من المرسى الجديد لسلا، والتأثير في توجهات التجارة الدولية، مرتكزة في ذلك على دوافع ذاتية حماسية، ومستفيدة من تضارب مصالح الفرقاء الأوروبيين.[1]

كما يعزى انتعاش الجهاد البحري كذلك إلى الظرفية الخانقة التي أضحى المغرب يعيشها بفعل الحصار المفروض عليه شرقا بفعل تضارب الطموح المغربي-العثماني، وشمالا بفعل الضغط المسيحي الممارس من قبل إسبانيا انطلاقا من مراكز الاحتلال المتوسطية، وجنوبا

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

(1) حسن أميلي، **الجهاد البحري بمصب أبي رقراق خلال القرن 17** (المحمدية: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 9، 2006)، 7-8.

من جراء ضعف انفتاح البعد الاستراتيجي الذي جاهد المنصور في سبيل تأمينه كمجال حيوي اقتصادي-سياسي، في الوقت الذي راحت فيه الواجهة الغربية تتجه هي الأخرى نحو الانسداد تبعا للحصار الإيبيري المتمركز في عدة قواعد متوسطية وأطلنتية (سبتة، طنجة، العرائش، المعمورة، مازگان)، والمرشح للامتداد نحو مراكز أخرى، مما جعل البلاد تبدو أشبه بمرجل في مرحلة غليان، متأهب للانفجار، ولا ينتظر سوى فرصة الانفلات من الضغط. وفي خضم هذه الأوضاع انطلقت شرارة الجهاد البحري من مرسى مصب أبي رقراق بحكم موقعه الاستراتيجي وقربه من المضيق، بمبادرة من الأندلسيين المطرودين الذين استقروا بالمرسى الجديد لسلا (الرباط) في الفترة الممتدة من سنة 1609 إلى سنة 1614م، وجعلوا منه إحدى القواعد الرئيسية في مجال الملاحة الإسلامية الحديثة، وأكسبوه شهرة عالمية.[1]

والواقع أن تفعيل الجهاد البحري كان بمثابة ردة فعل تجاه سعي الأوروبيين إلى الاستئثار بالنشاط التجاري الملاحي، وجعله هدفا استراتيجيا، يرمي إلى إقصاء المغرب ما بعد المريني عن التأثير في المجال البحري، وإدماجه في الأسواق المفتوحة في وجه السفن الأوروبية، ومنعه من تطوير وساطته في التجارة الصحراوية من وساطة برية إلى أخرى بحرية قادرة على إنعاش المبادلات مع بلاد السودان والتأثير في التجارة العالمية، وعرقلة الانتقال بملاحته من دور تكميلي ثانوي إلى دور أساسي وفعال، ليبقى في موضع تبعية للتجارة الأوروبية ولوسائلها التقنية المتطورة.[2]

• موقع المرسى الجديد لسلا (الرباط)[3]

يقع هذا المرسى بمصب نهر أبي رقراق على الساحل الأطلنتي، وقد برز في الفترة الممتدة من القرن 17م إلى القرن 19م كعاصمة للملاحة المغربية بفعل تراكماته التقنية الملاحية أكثر

(1) أميلي، **الجهاد البحري**، 9.

(2) انظر: حسن أميلي، **المغاربة والمجال البحري في القرنين 17 و18** (المحمدية: مختبر الأركيولوجيا والتراث الثقافي الساحلي، 2011)، المقدمة، ص 5 وما يليها.

(3) مارمول كاربخال، **إفريقيا**، ج. 1، ترجمة محمد حجي وآخرين (الرباط: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1984)، 35؛ ولوي برينو، **البحر في التقاليد والحرف المحلية بالرباط وسلا، (1920)**، ترجمة حسن أميلي (الرباط: المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، 2016)، 131 وأيضا:

le comte Henry de Castries, *Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc (S. I. H. M.)*, 1ère série, T. II, (Archives et bibliothèques des Pays-Bas, 1906-1923), 351; T. IV, 162-163, 585, 587; T. VI, 195; 2ème série, France, T. I, 308; T. III, 15-16, 78, 560-561; T. IV, 397-398; T. V, p 531-532; T.VI, p 624-625; Louis Chenier, *Journal du Consulat Général de France à Maroc (1767-1785)* (Casablanca: Publié par Charles Penz, 1943), 241; Stanley Lane-Poole, *The Barbary corsairs* (London: Darf publishers ltd, 1ère éd., 1984 1890), 188; et Robert Ricard, «La côte Atlantique du Maroc au début du 16ème s. d'après des instructions nautiques portugaises,» in Hespéris, Vol. 7, Rabat (1927): 239.

من وضعيته الطبيعية. وهو مرفأ مكشوف ومنفتح على التأثيرات المحيطية، ويتسم بالأساس بخطورة أقاصيره التي عدت – إلى جانب أقاصير نهر أم الربيع (مرسى أزمور) – الأكثر مناعة على الإطلاق، والأكثر بروزا كوسيلة دفاعية حامية لضفتي المصب من أي احتلال.

ويعود السبب في ذلك إلى أن نهر أبي رقراق يعرف خلال فصلي الشتاء والربيع تدفقات قوية تقتلع من ضفتيه مواد هامة فتترسب في مجراه الأسفل، وتتحول إلى أقاصير شديدة العرقلة عند اتصالها بالتيار البحري، وتزيد من مناعتها ضحالة الأعماق وانكسار الموج عليها، الأمر الذي يبدو عليه المصب وكأنه مغلف دوما بحزام أبيض من الموج المتلاطم المكلل بالزبد الذي يصل ارتفاعه إلى خمسة أمتار،[1] مما يحول دون أي اتصال بين البحر والمرسى، ويجعل التفكير في اجتياز تلك المعيقات مرادفا للجنوح. وتجعل هذه الوضعية المرسى منغلقا في وجه الملاحة ولأمد طويل، وتولد الانطباع بأنه أبعد عن الاتصال بالعالم الخارجي. فخلال فترات الجزر يتضاءل عمق الأقاصير إلى درجة الاضمحلال، ولا يتجاوز في لحظات المد مستوى أربعة أمتار.

ولا تنتهي خطورة المرسى عند هذه العوائق، بل إن الربط بينه وبين عرض البحر لا يتم إلا بواسطة قناة وعرة شديدة التعرج وصعبة الضبط، إذ إلى جانب ضآلة عمق هذه القناة، فإنها تعرف تحولات مستمرة كل سنة، وبالتالي يتحكّم ضيقها وترملها وعدم استقرارها في نوعية وأحجام وزنة المراكب التي يمكنها الرسو في الميناء،[2] فضلا عن ارتباط إبحار السفن بملاءمة الشروط الملاحية، وخاصة في الفترة الممتدة من شهر أبريل إلى شهر شتنبر.

ولم تكن هذه الاحتياطات تكفي لتجاوز صعوبة المدخل نحو حوض الرسو أو نحو العرض إلا إذا تمت الاستعانة في ذلك بكفاءة ربابنة الإرشاد المحنكين (*lamaneurs*)، والخبراء الملمين بتفاصيل القناة وطبيعة المرسى، وهو الأسلوب الذي ظل معتمدا طوال الحياة العملية للمرفأ، حتى بعد تعرض القناة لتعمق أفضل، بلغ عشرة أمتار، نتيجة زلزال لشبونة لسنة 1755م، لكن سرعان ما أخذ هذا المرسى يفقد أهميته بعد ذلك نتيجة استرسال الترمل.

وتنفتح هذه القناة على الحوض الداخلي عند محدب النهر في الضفة الجنوبية، وهو حوض يتسم بضعف العمق، وبتقلص إمكانية التعويم إلا للمتوسط من المراكب التي تقل

---

(1) أميلي، **الجهاد البحري**، 18-16.

(2) كان تخفيف السفن أسلوبا معتادا عند الدخول إلى المرسى أو لدى مغادرتها. انظر: De Castries, *Les Sources*, 2ème série, France, T. IV, 705. ويشير الضعيف إلى أن السفينة التي أمر السلطان سيدي محمد بن عبد الله بإنشائها سنة 1758م، ووضعها تحت إمرة الرايس سالم الطرابلسي، لم تتمكن من مغادرة المرسى إلا بعد إفراغها من تجهيزاتها ومدفعيتها. انظر: محمد الضعيف الرباطي، **تاريخ الدولة السعيدة**، تحقيق أحمد العماري (الرباط: دار المأثورات، 1986)، 170.

حمولتها عن 200 طنة. وزاد من سلبيته تعرضه للترسبات الرملية التي أثرت في تراجع نشاطه، خصوصا بعد أن عرفت التقنيات الملاحية تطورا ملحوظا في القرن 18م، واستحال عليه مجاراتها.

وهذا الوضع جعل الرسو في العرض قبالة المصب أسلوبا مألوفا لما يتيحه من أعماق مناسبة تصل حتى 80م، ويفرض بالتالي على ماعونات الشحن (البركاصات) ضرورة الربط بين الحوض والمرسى الخارجي خلال الفترات الملائمة. هذا مع العلم بأن انكشاف مرسى الرباط وساحله يجعله يتعرض لمختلف التأثيرات المناخية لمدة طويلة، وخاصة الرياح الغربية، وتيارات المحيط الجاذبة نحو الساحل.[1]

أسهمت هذه العوائق في تبديد جهود بحارة المصب الرامية إلى تطوير أنشطتهم، إلى درجة أن المؤرخين اعتبروها مانعا للاتصال بين البحر والنهر،[2] رغم أن سكان المصب انكبوا على تطوير وسائل العمل بشكل يتلاءم مع هذه الوضعية، بغية التحكم في السفن وفقا لجغرافية المدخل، فحولوا العوائق إلى امتيازات، ولم تعد الأقاصير ولا القناة الضيقة موانع ملاحية، بقدر ما صارتا تمثلان عنصر دفاع طبيعي، ودرعا واقيا في وجه الهجمات الخارجية على الميناء أو السفن الراسية به.[3]

• استغلال المرسى في الجهاد البحري

تميز الجهاد البحري بمنطقة مصب أبي رقراق بنشاطه العسكري والاقتصادي معا، واتباعه لطرق عملية ووسائل تنظيمية متعددة ومتجانسة، تمثلت في مجموعة من القوانين والأعراف المتداولة في عموم مراكز الجهاد الإسلامي، خاصة لدى الرواد الجزائريين الذين بحكم سبقهم في هذا المضمار، شكلوا مرجعا أساسيا للسلاويين، رغم الاستثناء الذي تميز به مركز سلا الجديد من حيث غلبة عنصر بشري مختلف عن العنصر النشيط في قواعد الجهاد الأخرى بالجزائر وتونس وطرابلس، وإن اتحد مع هذه العناصر في الأصل، لأن الجميع قدم من أطراف أوروبا الجنوبية وكان طارئا على المناطق التي استقر بها؛ هذا بالإضافة إلى الموقع المتميز لميناء سلا الجديد كقاعدة جهادية متمركزة على الساحل الأطلنتي، خلافا لباقي المراكز الجهادية الأخرى التي كانت تقع على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.[4]

---

(1) أميلي، **المغاربة**، 56-57.

(2) برينو، **البحر**، 65.

(3) Albert Savine, *Dans les fers du Moghreb* (Paris: éditions Louis Michaud, 1912),10 .

(4) أميلي، **الجهاد البحري**، 79-80.

وهذا التشابه الكبير بين مراكز الجزائر، وميناء سلا الجديد وتونس وطرابلس قد جعلها تحظى عموما باهتمامات موحدة من قبل المؤرخين الأوروبيين، اعتبارا لتقارب التقنيات والتخطيطات المتبعة على الصعيدين الملاحي والعسكري، ولتشابه مناهج العمل التي ترتقي في بعض الأحيان إلى مستوى التنسيق المشترك،[1] وأيضا لوحدة نمط حياة العاملين، والعلاقات السائدة فيما بينهم، وتوازي قوة النتائج وطرق الاستغلال والاستثمار، بشكل جعل أوروبا وقواتها المتضررة ترى في هذه المراكز جميعها جبهة موحدة رغم توزعها الجغرافي.[2]

لقد أسفر الاستقرار الأندلسي في القصبة وميناء سلا الجديد عن ظهور كفاءات بشرية تعززت بالعلوج والمغامرين، وبإمكانات مادية نقلها الحرناشيون معهم، وتم استثمارها في مجال جديد لا علاقة له بالدورة الاقتصادية التقليدية السائدة في كل من مدينتي سلا والرباط. فوظفت هذه الثروات في إنعاش النشاط الاقتصادي بالضفة اليسرى لنهر أبي رقراق في شكل مواسم جهادية منتظمة،[3] واقتصر مجال الاستثمار على سكان القصبة دون غيرهم في البداية،[4] قبل أن يعمم على باقي سكان المدينة بعد أوفاق 1630.[5]

ولا يمكننا الوقوف على حجم الاستثمارات المعتمدة موسميا في مجال الجهاد البحري إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم المتطلبات المالية الكافية التي تتطلبها صيانة وتجهيز سفينة معاصرة في كل سنة، والذي لا نشك في أنه لم يكن يقل – بالنسبة لمجاهدي سلا الجديد –عن تقويم السفن العاملة في البحر الأبيض المتوسط خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، حيث كان يصل إلى معدل ستة آلاف دوكا لكل سفينة.[6] وإذا ما اعتبرنا أن معدل الأسطول حتى سنة 1625م كان يصل في حده الأدنى إلى عشر سفن موسميا، وأن هذا العدد ارتفع خلال العقد الموالي إلى متوسط 30 سفينة، اتضحت لنا قيمة المبالغ الموظفة، في مجال الاستثمار في الجهاد البحري أي ما بين 60 ألف دوكا إلى 180 ألف دوكا، واستنزافه لجل الأموال المدخرة في المجتمع السلاوي.[7]

---

(1) Roger Coindreau, *Les corsaires de Salé* (Paris: Société d'éditions géographiques maritimes et coloniales, 1948),178.

(2) أدى نجاح فرنسا في تحقيق اتفاقيتي هدنة مع الجزائر سنة 1666م وتونس سنة 1672م إلى إصدارها الأمر إلى أسطولها سنة 1680م بالتضييق على السفن السلاوية من أجل إجبار سلطاتها على التفاوض حول السلم. انظر:
De Castries, *Les Sources*, 2ème série, France T. I, 474-475.

(3) De Castries, *Les Sources*, 1ère série, France, T. III, 190.

(4) Ibid., Pays-Bas, T. III, 272.

(5) أميلي، **الجهاد البحري**، 203 وما يليها.

(6) Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen au temps de Philippe II*, T. I (Paris: éd. Colin, 1966), 168.

(7) Coindreau, *Les corsaires,* 56.

فقد كانت حركة مغادرة سفن الجهاد لمرسى أبي رقراق وعودتها إليها عقب كل رحلة بغنائم ومصادر فديات طيلة القرن 17م تعكس نشاط الرياس لدى مواطنيهم، وتظهرهم بمظهر المدافعين عن الإسلام وإعلاء كلمته والراغبين في الشهادة في سبيل الله، بينما كانت بالنسبة للممولين والتجار فرصة إنتاجية تحقق في كل موسم موارد مالية خاصة للأفراد، وعامة على صعيد المؤسسات الإقليمية والمركزية. وكانت فئة الرياس تضطلع بدور المحرك الحقيقي في ازدهار هذه الحركة أو ركودها، وتؤثر في انتعاش الحياة الاقتصادية بالمجال الحضري المحيط بالمرسى، وعبره، بنسب متفاوتة، في المجال الداخلي بالأقاليم الأخرى ذات الثقل الاقتصادي أو السياسي، التي لها علاقة بهذا المركز الجهادي، كما تؤثر في المجال الخارجي لجنوب وغرب أوروبا بفعل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، والعناصر المؤثرة فيها.[1]

• استغلال المرسى في التجارة الخارجية

تكمن الأهمية الاقتصادية لمنطقة المصب في اعتبارها سوقا مركزية على المستوى الجهوي، ومركز تنظيم للعلاقات بين باقي الجهات المرتبطة بها إداريا وفكريا، سواء على صعيد التنشيط الإقليمي، أو على مستوى الربط مع باقي الوحدات الأخرى، لاسيما وأن هذه المنطقة تحتل موقعا وسطا بين الأقاليم التابعة لكل من فاس أو مراكش، وإن كانت مرتبطة أكثر بفاس من الناحية الطبيعية، لأنها تمثل نقطة نهاية الخط التجاري الرابط بين فاس والمحيط، بل ونقطة نهاية الخط القاري القادم من المشرق عبر تلمسان أيضا.[2]

وقد حظي مصب أبي رقراق بسمعة عالمية بفعل ارتباطه بتجارة فاس، مما جعل تجار أوروبا يتقاطرون عليه منذ القرن الثاني عشر؛[3] وترسخت أهميته بعد ذلك بمحافظة مرساه على دوره المتميز مع بقائه خارج دائرة الاحتلال إبان ازدهار الحركة التجارية الأطلنتية، لتزداد أهميته كمرفإ محلي يحول دون الاستنزاف الكلي للاقتصاد المغربي الذي كان يمارسه البرتغاليون انطلاقا من قواعد الاحتلال، إلى درجة أدرك معها هؤلاء بأن إمكانية القضاء النهائي على المغرب لن تتم إلا بالسيطرة على مصب أبي رقراق.[4]

وهكذا استثمرت منطقة مصب أبي رقراق إرثها الاقتصادي كبوابة تجارية رئيسية بالمغرب، وأقرب مراسيه غير المحتلة إلى أوروبا. وكانت الدول الأوروبية تتنافس في ما بينها

---

(1) انظر تفاصيل ذلك في فصول البابين الثاني والثالث من كتابنا **الجهاد البحري**.

(2) Henri de Castries, «Le Maroc d'autrefois: Les corsaires de Salé,» *Revue des deux mondes* (Fev. 1903): 820.

(3) Ibid., 821.

(4) في رسالة بعث بها قائد أزمور البرتغالي إلى الملك جان الثالث سنة 1529، أخبره فيها أنه إذا شاء القضاء على مملكة فاس فإن النجاح مضمون شريطة القيام بالسيطرة على سلا. انظر:
De Castries, *Les Sources*, 1ère série, Portugal T.III, 475.

لتروج عبره لمنتوجاتها المتنوعة في اتجاه الأسواق الداخلية،[1] خاصة وأن الجهاد البحري قد انعكس بشكل إيجابي على الحركة التجارية بين هذا المرسى والموانئ الأوروبية، فشكل عنصر استقطاب لها طيلة القرن 17م.[2]

وإذا كان الجهاد البحري قد أثرى ضفتي مصب أبي رقراق منذ بداية مواسمه، فإن ازدهارهما – وخاصة المرسى الجديد لسلا بالضفة اليسرى – سيزداد قوة مع ازدهار النشاط التجاري، ليصبح قاعدة أساسية للتبادل بين المغرب والخارج،[3] ويفرز بشكل واضح نمو فئة أرستقراطية محلية، استأثرت بالقسط الأوفر من موارد النشاط الجهادي وما ارتبط به من إفراغ وشحن للبضائع والسلع.

• دور المواسم الجهادية في تنشيط التجارة

وقد أتى بروز هذا المرسى كقاعدة للتجارة الخارجية المغربية بفضل اضطلاعه بدور تخزين مغانم الجهاد البحري في انتظار تسويقها بأوروبا، وبهذا أدت المواسم الجهادية إلى ازدهار الحركة التجارية عوض تعطيلها.[4] وتجلى ذلك في تردد السفن التجارية على المرسى الجديد لسلا طيلة القرن 17م وحتى في أحرج اللحظات السياسية، وفي سعي الدول الأوروبية إلى تحقيق استفادة قصوى من التبادل التجاري مع المغرب انطلاقا من هذا المرسى، وإلحاحها في المطالبة بضمان حرية التجارة وبتقنين الحقوق الجمركية من خلال المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع مختلف السلطات المتعاقبة على حكم الضفتين.

لقد برز الجهاد البحري كمؤسسة اقتصادية فاعلة ومستقلة،[5] جمعت من حولها عنصرين مختلفين من حيث الانتماء، فكان لأحدهما أثر كبير في مؤازرة الثانية، ويتعلق الأمر بجماعة المجاهدين بتركيبتها المتنوعة التي لم تقتصر على العنصرين الأندلسي والمغربي فحسب، وبالأوروبيين الذين انخرطوا في حركة الجهاد بفعل تحولهم إلى علوج.

وإلى جانب هاذين العنصرين نجد فئة التجار التي عملت على المتاجرة في البضائع المتنوعة الناجمة عن عمليات الجهاد البحري من أجل تحقيق أفضل الأرباح؛ وقد تكونت نواتها من اليهود المحليين أولا، ثم اتسعت شبكتها لتشمل نظرائهم من الهولنديين وباقي تجار أوروبا. ويمكن إدراج رجال الدين ضمن هذه الجماعة لأن عمليات افتكاك الأسرى كانت

(1) Ibid., 821.
(2) Jean Monlaü, *Les Etats barbaresques* (Paris: P. U. F., 1964), 90.
(3) De Castries, *Les Sources*, 1ère série, Pays-Bas T.V, intro. p XV.
(4) Coindreau, *Les corsaires,* 49.
(5) Monlaü, *Les Etats*, 70.

لا تنفصل عن التبادل التجاري في معناه العام، إذ شكلت قسطا معتبرا في مدخول الجهاد،[1] وهكذا كان الجهاد البحري في المرسى الجديد لسلا عاملا مشجعا للازدهار التجاري، وبدى عكس المتوقع كعامل إيجابي قوي،[2] تشهد على ذلك قوة العلاقات التجارية بين سلا ودول الأقاليم المتحدة وإنجلترا وفرنسا، وتفادي هذه الدول فرض حصار اقتصادي على هذا المرس، في إطار سعيها للقضاء على الجهاد البحري، وتنافسها من أجل الاستفادة من نشاطه التجاري.[3]

فقد أدت العمليات الجهادية إلى بروز المرسى الجديد لسلا كقاعدة تجارية لعرض بضائع متنوعة من مختلف مناطق المعمور، وتمكنت سفن الرياس من فتح خطوط جانبية متفرعة عن خطوط الملاحة التجارية الأطلنتية، والعمل على تنشيطها موسميا، عن طريق تحويل أجزاء من عائدات المستعمرات الأوروبية نحو مركز سلا الجديد، وتصريفها بالأسواق الداخلية، أو إعادة بيعها للتجار الأوروبيين، بأسعار مشجعة.

وهكذا تحكم المجاهدون في الممرات التجارية، وغذت مغانمهم السوق المحلية ببضائع مهمة ومتنوعة، وانتعشت بفعل ذلك الخطوط التجارية الداخلية الرابطة بين مصب أبي رقراق والحواضر الرئيسية كمراكش وفاس ومكناس من أجل تزويدها بحاجياتها من المواد المصنعة بأوروبا أو القادمة من المستعمرات، بالإضافة إلى المنتوجات الزراعية والبحرية.

وكانت المغانم تخزن بالمرسى الجديد لسلا بشكل مؤقت، قبل أن تأخذ طريقها من جديد نحو أوروبا، وبهذا أصبح هذا المرسى بمثابة مركز جمركي عالمي تتردد عليه السفن التجارية لتأدية حقوق مفروضة، قبل مواصلة رحلتها نحو المراسي الأوروبية، وتسقط من جديد في أيدي الرياس السلاويين.

ونجم عن الحضور القوي للرياس السلاويين في البحر تقسيم الأدوار التجارية بينهم وبين الأوروبيين، فكانوا يجلبون البضائع العسكرية والملاحية، لاسيما من الأقاليم المتحدة، بينما عمل الأوروبيون على إعادة وضع اليد على محتويات سفنهم المفقودة. وهكذا سعت مختلف السلطات التي تعاقبت على حكم المرسى الجديد لسلا إلى المحافظة على هذه الوضعية بشتى الوسائل،[4] وتفاعلت بشكل إيجابي مع حرية التجارة مع مختلف الدول الأوروبية عند إبرام أية اتفاقية أو معاهدة سلم.

---

(1) De Castries, *Les Sources*, 831.
(2) Coindreau, *Les corsaires,* 49.
(3) عقب صدور قرار لويس الرابع عشر في 24 يوليو 1687 القاضي بحظر التجارة مع المغرب، بادر التجار الفرنسيون إلى الشكاية من أن ذلك لا يخدم إلا مصالح منافسيهم الإنجليز، واستمروا في الوقت ذاته في مبادلاتهم مع المغرب، الأمر الذي دفع بالملك الفرنسي إلى إصدار قرار جديد يلغي الأول في 25 أكتوبر 1688 بدافع المصلحة. انظر:
De Castries, *Les Sources*, 2ème série, France T. III, 179 et 202.
(4) Monlaü, *Les Etats*, 90.

وكانت الحرية التي تمتع بها التجار المسيحيون ضرورية بالنسبة للمجاهدين، وكرس التعايش بين التجارة وحرب الجهاد الاستفادة المشتركة للطرفين معا؛ إذ كان المغرب –ومن ضمنه المركز الجديد لسلا– في أمس الحاجة إلى البضائع الأوروبية، كما كان الرياس يجدون صعوبات في تصريف بعض المغانم التي يستحيل بيعها في السوق الداخلية، وفي مقدمتها الخمور التي لا تجد من يشتريها سوى التجار الأوروبيين الذين يقدمون لاقتنائها بصفة مباشرة، أو تحمل إليهم في مراكزهم عن طريق وسطاء،[1] وخاصة إلى مدن ليفورنو وجنوة وبيزا وفلورانسا،[2] ومارسيليا، وأمستردام، ولندن بإنجلترا.[3]

• دور اليهود في تجارة المرسى الجديد لسلا

كان استمرار الرياس السلاويين في ممارسة الجهاد البحري يقتضي الاستفادة القصوى من مردودية المغانم واستغلال كل الوسائل المتاحة لتطوير رؤوس الأموال الموظفة في عمليات الجهاد خلال كل موسم، وكان عرابو هذا التوجه على الصعيد المحلي هم الممولون والتجار الأندلسيين، وخاصة منهم التجار اليهود،[4] حيث تجمعوا في المراسي المغربية وفي المراكز الاقتصادية الكبرى الداخلية، وتولوا تحديد أسعار شراء المواد الأوروبية، وأسعار بيع المنتوجات المحلية، وفرضوا أداء المعاملات بأسلوب المقايضة.[5]

وكان حضورهم بالمركز الجديد لسلا منذ انطلاق عمليات الجهاد البحري، حيث استقروا على مقربة من القصبة بإزاء المجاهدين، وانخرطوا في الوساطة التجارية بحذق وشطارة، وبسعي حثيث من أجل تحقيق الربح، ووجدوا سهولة في التعاطي مع التجارة العالمية بفعل العلاقات التي نسجوها مع مختلف الدول البروتستانتية عن طريق إخوانهم في الدين المستقرين بهذه الدول. والنتيجة أن استفادوا من مداخيل المغانم في صورة أرباح كبيرة حققوها بفعل نجاحهم في إقصاء التجار الأوربيين في المزادات، وفي شراء الغنائم من بضائع وسفن بأسعار بخسة، وإعادة بيعها للأوروبيين بأموال طائلة.[6]

وبدا منذ الانطلاقة أن مهمة اليهود المغاربة ما كانت لتنجز بسهولة لولا بروز المراكز الهولندية كإحدى المحطات الأوروبية الرئيسية في تجارة مغانم الجهاد، خصوصا خلال النصف الأول من القرن 17م، نظرا لاستقرار طائفة كبيرة من اليهود الإيبيريين بها، وتعاطيهم للتجارة

(1) De Castries, *Les Sources*,1ère série, Pays-Bas T.V, intro. p XV-XVI.
(2) Ibid., 822.
(3) De Castries, *Les Sources*,1ère série, Angleterre T.II, 477.
(4) Monlaü, *Les Etats*, 78.
(5) De Castries, *Les Sources*,1ère série, Angleterre T.I, 445.
(6) Pierre Hubac, *Les Barbaresques* (Paris: éd. Berger-Levrault, 1949), 209.

والأعمال البنكية، حيث كانوا أكثر الناس تمرسا على الصرف والمبادلات بأمستردام، ونجحوا في الاستحواذ بشكل كلي على التجارة مع المرسى الجديد لسلا، مستفيدين في ذلك من تعاونهم مع إخوانهم في الدين، ومن حسن تصرفهم في إعادة ترويج المغانم، عن طريق مزج البضائع الأوروبية مع غيرها، أو إعادة تلفيفها بطرق جديدة، أو بتغيير علاماتها من أجل إظهارها كبضائع خالصة مستجلبة من مناطق الإنتاج الأصلية؛ ولم يكونوا يتورعون في الذهاب بها لبيعها في موانئ أخرى، بل وأحيانا يبيعونها للتجار الذين سلبت منهم.[1] وتمكن هؤلاء اليهود من اجتياز حواجز مختلف المراكز بفعل ذلك، بما فيها المراكز التي تضع شروطا معينة على البضائع القادمة من المغرب، تخوفا من تشجيع تجارة المغنم، حيث كانوا يستغلون علاقاتهم بمختلف التجار الأوروبيين الوافدين على مرسى مصب أبي رقراق ليبعثوا بالمغانم إلى تلك المراكز بأسماء أولئك التجار.[2]

• دور التجار الأوروبيين في تجارة المرسى الجديد لسلا

لم يقتصر دور الأوروبيين على نقل بضائع المغانم بعد تصديرها من قبل اليهود، بل أسهموا في تنشيط التبادل التجاري مع المرسى الجديد لسلا عن طريق التدخل المباشر؛ وقد حاول القناصل والتجار الأوروبيين كسر احتكار اليهود في هذا المجال، وعملوا على استثمار القسم الأعظم من المغانم بشرائها بأسعارها البخسة في عين المكان قصد إعادة بيعها في أوروبا،[3] مستغلين في ذلك العلاقات الجيدة التي كانت تربطهم برجال الجهاد البحري، نتيجة الخدمات التي كانوا يسدونها لهم، وفي مقدمتها تهريب الأدوات العسكرية والملاحية المحظورة، الأمر الذي دفع بالأسير مويط إلى نعتهم بالمشجعين الفعليين لتطور الجهاد البحري.[4] وقد كان عملهم هذا يخضع لأخطار متعددة، منها المراقبة الأوروبية المتشددة لتجارة التهريب، فضلا عن تعرضهم لهجمات المجاهدين في بعض الأحيان.[5]

---

(1) De Castries, *Les Sources*, 1ère série, Pays-Bas T.VI, 550 note.

(2) في وثيقة فرنسية مؤرخة في 30 يوليو 1687 كتب صاحبها قائلا: «يبدو لي أن التجارة التي يتعاطى لها اليهود منشطة بالخصوص من قبل الفرنسيين الموجودين بسلا، الذين يمنحونهم أسماءهم.» انظر:
De Castries, *Les Sources*, 2ème série, France T.III, p106

(3) جاك كايي، **مدينة الرباط حتى الحماية الفرنسية (1949)**، ترجمة حسن أميلي (الرباط: جمعية رباط الفتح للتنمية المستديمة، 2018)، 245 وما يليها.

(4) Charles Penz, *Les captifs Français du Maroc au 17ème siècle* (Rabat: Institut des Hautes études Marocaines, 1944), 300.

(5) رفعت الأقاليم المتحدة إلى مولاي زيدان شكاية في فبراير 1627، بخصوص تعرض سفينة تجارية هولندية كانت متجهة إلى سلا لافتداء الأسرى مقابل مقايضة بالبضائع، وأيضا للقيام بعدة أنشطة أخرى، إلا أن الرايس الأحرش اعترض طريقها وغنمها. انظر:
De Castries, *Les Sources*, 1ère série, Pays-Bas T.IV, 148

وعلى العموم، نلاحظ أن بروز قاعدة سلا كمركز اقتصادي رئيسي على الواجهة الأطلنتية منذ بداية القرن 17م، ولاسيما مع اشتداد حركة التبادل التجاري بالمحيط، وما واكبه من نشاط عسكري معاد للملاحة المدنية، قد جعلها تضطلع بدور مهم في تسويق المغانم ليس لرجال الجهاد البحري بشمال إفريقيا – وعلى رأسهم رياس الجزائر[1] -فحسب، وإنما أيضا للمتنازعين الأوروبيين الذين اتخذوا من المرسى الجديد لسلا منفذا حيويا لتسويق مغانم قراصنتهم على حساب السفن الأوروبية المعادية حسبما تشهد بذلك وثيقة فرنسية متعلقة بالتجارة مع المغرب، جاء فيها: «في زمن الحرب هذه، يجلب إلى هذه المدينة (سلا) كثير من بضائع المغانم المحققة على الهولنديين والإنجليز من طرف البحارة الفرنسيين.»[2]

وحتى خلال فترات الأزمة بين سلطات الجهاد والدول الأوروبية نتيجة كثرة العمليات الجهادية، فإن المسألة التجارية ظلت فوق كافة الاعتبارات، وحظيت باهتمام شديد من قبل هذه الدول، وتشهد على ذلك مختلف المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع قواد المنطقة طيلة القرن 17م، ومن بادر من ملوك أوروبا إلى إقرار الحظر التجاري على المنطقة لتعزيز الحصار العسكري كان لا يلبث أن يعدل عن قراره تحت وطأة مصالح رعاياه من التجار.

ومما يفسر هذا الدور التجاري الكبير الذي اضطلع به المرسى الجديد لسلا رغم تأثره بحالة الاستقرار السياسي وبقوة الضغوط الأوروبية، أن الحركة التجارية عرفت قوة وازدهارا واضحين أثناء النصف الأول من القرن 17م، مستغلة الانعكاس الإيجابي لتجارة المغانم. حيث أحصى المندوب الإنجليزي هاريسون وصول أكثر من ثلاثين سفينة تجارية إلى مصب أبي رقراق خلال شهر واحد من سنة 1630م.[3]

ومنذ أن تبنت الدول الأوروبية خيار الضغط العسكري المتلاحق في العهد العلوي، عرفت النشاط التجاري بالمرسى الجديد لسلا نوعا من التذبذب وصل أحيانا إلى ركود شامل، كما هو الحال في سنة 1671م،[4] أو إلى تراجع أهميتها جراء توتر العلاقات بين الرياس السلاويين والدول الأوروبية.[5] وحسب مذكرة القنصل الفرنسي إيستيل، فإن عدد السفن الفرنسية التي وصلت إلى المرسى السلاوي من أجل التجارة سنة 1696م لم يتجاوز ثلاث سفن وسبعة زوارق في غضون عشرة أشهر.[6]

---

(1) De Castries, *Les Sources*, Angleterre T.II, 500.
(2) De Castries, *Les Sources*, 2ème série, France T.IV, 471.
(3) أميلي، **الجهاد**، 316.
(4) De Castries, *Les Sources*,2ème série, France T.I, 379.
(5) Ibid., T.II, 428.
(6) Ibid., T.IV, p 437.

خاتمة

فشل المغرب في خلخلة الطوق الملاحي المفروض على مراسيه ومياهه طيلة القرنين 17 و18م، إلا أن ذلك لم يمكنه من فرض نفسه كقوة ملاحية تجارية، حيث لم تغير الحركة الرمزية لسفنه الجهادية من نظرة الأوروبيين له، فظلوا يرون فيه مجرد سوق تجارية تكميلية، أما المرسى الجديد لسلا، فلم تلغ طبيعته الجهادية دوره التجاري إلى عهد مولاي إسماعيل،[1] لكن نجاحه ظل محدودا، حيث ظلت السفن الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والهولندية والدنماركية تسيطر على تسويق المنتوجات المحلية والسودانية، مشجعة في ذلك باحتياجات السلطة إلى موارد هذه التجارة التي كانت تفوق نظيرتها القافلية بأربعة أضعاف.[2]

وأدت الرغبة في الاستئثار بالمجال الملاحي المغربي وبمراسيه إلى بروز تنافس دولي ناجم عن تطور بحريات دول غرب أوروبا، ورغبتها في احتكار هذا المجال أسوة بالقوى الإيبيرية في ما مضى من العصور، واستمدت هذه الدول قوتها من غياب الحضور الملاحي المغربي، ومن احتياجه الشديد إلى حركة السفن الأوروبية لما توفره من إمكانيات تصريف بضائع المغرب وإغناء خزينته. ولاستقطاب التجار الأوروبيين سعت السلطات المغربية إلى تأمين حرية ارتياد المراسي لرعايا الدول غير المعادية، الذين كانوا يستغلون من جهتهم هذا الوضع لتدعيم حضورهم التجاري بالمغرب، وتطوير مكتسبات دولهم في هذا المجال من جهة، والعمل على إقصاء منافسيهم أو إلحاق الضرر بهم عن طريق قرصنة سفنهم انطلاقا من السواحل المغربية من جهة ثانية.

وكان من بين نتائج هذا الاحتكار إحساس المغرب بحاجته إلى أسطول ملاحي مدني قادر على الاستقلال في ممارسة نشاطه التجاري، ومنافسة الأوروبيين في البحر، غير أن محاولاته التجريبية جوبهت بالعنف وبالعمل القرصاني الذي لا يعير أدنى اعتبار للعلاقات الدبلوماسية أو للتحالفات القائمة؛ وحتى إن تمكنت سفنه بلوغ مراسي الدول الحليفة، فإن سلطاتها تفرض عليها إجراءات مشددة لعرقلة عملها، فأضحى الاقتناع باستحالة إنشاء أسطول تجاري قوي أمرا محتوما.[3]

---

(1) Ibid., T.VI, p 265-69.

(2) Jean Brignon, et all., *Histoire du Maroc* (Casablanca: Hachette, 1967), 289.

(3) انظر تفسير القنصل الفرنسي شينيي الموجه إلى الغرفة التجارية بمارسيليا بخصوص اتفاقية 1767م: محمد جادة، **الملاحة في اتفاقيات المغرب الدولية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ضمن أعمال ندوة البحر في تاريخ المغرب** (المحمدية: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، سلسلة الندوات رقم7، 1999)، 252.